

المدن الجديدة حلم الأمس و أزمة المستقبل

The New Cities The Dream of Yesterday and the Crisis of the Future

أ.د مصطفى عوفي¹ ، أ، روابحي سناء²*¹ جامعة الحاج لخضر باتنة 1 (الجزائر)² جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/09/25 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/05/09 ؛ تاريخ القبول : 2019/05/20

ملخص:

تعاني مدننا اليوم العديد من المشاكل، التي دفعت بالعديد من دول العالم عامة و الجزائر خاصة، لإيجاد الحلول لها، أهمها سياسة إقامة المدن الجديدة التي أصبحت مطلبا ضروريا، لتحقيق التنمية الحضرية، فقد جاءت كردة فعل على التحولات الجذرية والسريعة التي عرفها المجتمع الجزائري، والتي تميزت بضغوطات قوية على المجتمع و التنمية و كانت فكرة إقامة المدن الجديدة قرارا سياسيا، و تخطيطيا موجهها، وفقا للإمكانيات المادية و الاقتصادية، مع مراعاة القيم الثقافية و الاجتماعية للسكان. و على الرغم من ذلك إلا أن هذه السياسات اصطدمت بمشكلات كبيرة.

الكلمات المفتاحية: المدن، المدن الجديدة، التخطيط الحضري ، التنمية الحضرية.

Abstract:

Our cities today suffer from many problems, which have led many countries in the world in general and Algeria in particular to find solutions to them. The most important of these is the policy of establishing new cities that have become a necessary requirement for urban development. This is a reaction to the radical and rapid transformations experienced by Algerian society. Which was characterized by strong pressures on society and development. The idea of establishing new cities was a political decision and a planned plan, in accordance with the material and economic potential, taking into account the cultural and social values of the population. However, these policies were confronted with great problems

Keywords: Cities, New Cities, Urban Planning, Urban Development.

* rouabhi.sana@yahoo.com

مقدمة:

المدينة أفضل بيئة استطاع الإنسان إقامتها مسخرا كل إبداعاته و مهاراته وإمكانات البيئة و الموارد الطبيعية في تحقيق ذلك، لذا تحولت إلى مركز للاختراع و الازدهار العلمي و التكنولوجي، تزامن ذلك مع النمو السكاني السريع الذي عرفته مدن العالم و بالخصوص في المدن العربية ، ارتفاع عدد المدن المليونية في المنطقة العربية سنة 1990 الى 15 مدينة ضمت حوالي 38 مليون نسمة، و قد ساهمت الآثار المترتبة عن التضخم السكاني للتجمعات الحضرية الكبرى: ضعف البنية التحتية، هشاشة الخدمات في دفع الدول عامة و الجزائر خاصة نحو ايجاد حلول للتوسع الحضري و تخفيف الضغط على عن هذه التجمعات و معالجة أزمة السكن، عن طريق إنشاء مجتمعات جديدة، أو ما يسمى سياسة المدن الجديدة.

1/- أصل المدن الجديدة:

إن فكرة المدن الجديدة ليست وليدة النهضة الحديثة، وإنما هي موجودة منذ العصور القديمة، خاصة في المستعمرات الرومانية، فقد شيدت مدينة (سر من رأى) بالعراق لتخلف بغداد كعاصمة للحكم، و أنشأ (لويس الرابع عشر) مدينة فرساي. (1) و مع ذلك شيدت فإن فان مفهوم المدينة الجديدة تطور كثيرا في القرن العشرين ، و أصبحت تمثل سياسة تخطيطية قائمة بذاتها، فأمام تفاقم أزمة الإسكان و تضخم المدن بعد الحرب العالمية الثانية، تم اللجوء إلى هذا الاختيار لإعادة توزيع السكان و الأنشطة المختلفة و الوظائف.

يجمع المختصون و منهم (PIERRE MERLIN) على أن فكرة المدن الجديدة، بدأت تتضح عام 1898، و ذلك بصور كتاب هام بعنوان (الغد طريق إلى الإصلاح الحقيقي) الذي اقترح مؤلفه: إيبينزر هوارد E.HOWARD و هو بريطاني الأصل إنشاء مدن جديدة وسط الطبيعة الخضراء، يطلق عليها اسم: مدن الحدائق، و لا يزيد عدد سكانها عن: 30 ألف نسمة، يتم التخطيط لها مسبقا، و قد قام هوارد بتنفيذ فكرته المتصلة بمدينة الحدائق عام 1907 و آخر عام 1920. إلا أن الفكرة لم تلق نجاحا كبيرا في البداية نتيجة لبعض الصعوبات التي تعرضت لها، و بدأت بعد ذلك الحكومة في انشاء المدن الجديدة عام 1946 حتى بلغ عددها 28 مدينة عام 1971. (2)

يرى (هوارد) أن مدن الحدائق هذه كان الهدف الأساسي منها، هو البعد عن ضوضاء المدينة العاصمة، و بخاصة عندما ظهرت بها التكنولوجيا الحديثة و زيادة سكان المدن.

من هنا نجد أن فكرة المدن الجديدة، تقوم على أسس تخطيطية تهدف الى مواجهة بعض الاحتياجات الملحة، و تكشف عن نوع من التنظيم الاجتماعي المقصود، وإعادة تكوين للقوى البشرية و الموارد الطبيعية، ن خلال تخطيط علمي، يهدف للتخفيف من حدة المشكلات التي يعاني منها المجتمع بحثا عن التوازن ، و مواجهة المشكلات التي تعيق عمليات التطوير و التنمية، من خلال مدخلين أساسيين:

المدخل الأول: يتمثل في تحسين مستوى ما هو متاح بالفعل من المجتمعات المحلية، و تحسين مستوى الخدمات، و حل بعض المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية.

المدخل الثاني: و هو يحاول إقامة مجتمعات جديدة، تقوم على أسس تخطيطية، يتم إنشاؤها في مناطق بعيدة أو قريبة من المجتمعات القائمة بالفعل. توجد أشكال كثيرة لأنماط إقامة المدن الجديدة تشترك في خاصيتين هما: *ارتباطها بحركة سكانية متجهة إليها، لوجود عوامل جذب مخططة لاستقطاب هؤلاء السكان.

* وجود عملية تخطيطية من قبل الدولة، حيث تنظم هذه المشروعات من خلال التدخل المباشر من جانب الدولة وفقا لأسباب معينة. (3)

إن نشأة المدن الجديدة في الجزائر يندرج ضمن السياسة الوطنية الرامية، إلى تهيئة الإقليم و تنميته تنمية مستدامة، وذلك من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة، و إعادة توزيع السكان من جهة أخرى مع مراعاة الخصوصية الثقافية و الاجتماعية لكل منطقة. (4).

و مما لا شك فيه أن المدن الجديدة انبثقت تعبيراً عن ظروف مادية و اجتماعية و سياسية، كما تأثرت بمختلف التقاليد و القيم و الأفكار المنظمة للعلاقات الاجتماعية. و كذلك بوسائل الإنتاج و أنساق الاتصال، و تطورات المدن و العمارة معها، و انعكست صورة هذا التغيير الاجتماعي على المدن و نمو العمارة.

يقول سارنيس مشاهدة مدينة تجعلني أدرك الأهداف الثقافية لسكانها، فالمدينة كتاب تقرأ فيه أهداف أهلها و طموحهم، و لقد تنوعت الأسباب و الأهداف الداعية إلى ذلك، و اختلفت درجة أهميتها من منطقة إلى أخرى، فالتغيرات الكبيرة في التركيبة الاجتماعية، و تزايد السكان الهائل و الجرة الريفية، كلها أسباب أدت إلى إنشاء المدن الجديدة. (5).

1/- مفهوم المدن الجديدة:

تستخدم اصطلاحات عديدة لوصف المجتمعات العمرانية الجديدة مثل المجتمع الجديد أو المدن الجديدة و يستعمل هذا الأخير في تسمية العيد من المجتمعات التي تختلف عن بعضها البعض من ناحية الأهداف الوظيفية و الحجم و تؤثر بالطبع على الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للدولة أو الأقاليم الموجودة فيه (6).

و المدن الجديدة هي أجزاء من مدن قائمة بالفعل أشمل و أكبر له عاداته و تقاليده، و أعرافه و بنائه الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي المحددة و المعروفة، فهي جماعات متكاملة، تتم إقامتها من خلال خطط و برامج لمقابلة مشكلات المجتمع الريفي أو الحضري، حيث تعد المشكلات السكانية، و زيادة الضغط على الموارد و الخدمات من أخطر المشاكل التي يواجهها المجتمع (7). كما عرفت المدن الجديدة على أنها: مجتمع له مقومات المجتمع القديم، من حيث بناء النظم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية اللازمة لبقائه، أنشئ من خلال إرادة إنسانية مخططة لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية، للتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم. (8).

و تعرف المدن الجديدة: عبارة عن تجمع عمراني أنشأ عموماً لأغراض سياسية و يبني في مدن صغيرة على أرض إما قليلة المساكن أو معدومة، و تكون في غالب الأحيان على شكل دائري أو نجمة حسب الامتداد لمخطط هذه المدينة. و منه فإن المدن الجديدة مخططة بناء على قرارات حكومية، و بطريقة موجهة لا دخل لسكانها في التخطيط الذي وضع، الهدف منها استيعاب الزيادة السكانية، و خلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى (9). فهي صيغة جديدة في التخطيط العمراني تبنتها الدول المتقدمة و النامية، لحل أزمتها الحضرية من خلا خلق مجتمع مدينة، يحقق مستوى اقتصادي و اجتماعي و ثقافي.

يعرف PIERRE MERLIN المدينة الجديدة: مدينة مخططة يتم أنشاؤها في إطار سياسة تهيئة الإقليم، و تكون المدينة مكتفية ذاتياً من حيث فرص العمالة و الإسكان و الخدمات اللازمة للعاملين، كما تضم مختلف التجهيزات و الأنشطة (10). في القانون الجزائري: تعرف المدينة الجديدة في نص المادة 03 ف 4 من القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة: بأنها تجمع حضري مبرمج بكامله، في موقع خال أو انطلاقاً من خلية أو خلايا سكنية موجودة، من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة و إعادة توزيع السكان من جهة أخرى مع مراعاة الخصوصية الثقافية و الاجتماعية لكل منطقة. (11).

2/- أهداف المدن الجديدة وخصائصها:

لما كانت سياسة المدن الجديدة تستهدف في المقام الأول، جذب الأنشطة الاقتصادية المتمركزة في المراكز الحضرية الكبرى، و توفير فرص العمل، فإنها تعتبر اتجاها هاما لتنظيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الطبيعية، فلا يمكن أن تقتصر المدن الجديدة على وظيفة معينة، فهي و إن أنشأت للقيام بوظيفة معينة فإنها على المدى البعيد ستتوسع أنشطتها و تتوسع أهدافها . ومنه فان الأبعاد التي تبين لنا طبيعة نشأة و نمو المدن الجديدة هي: **بعد ديمغرافي**: يهدف إلى إعادة توزيع السكان و التقليل من تركيزهم في المراكز الحضرية الرئيسية

بعد اقتصادي: يهدف إلى استغلال الموارد البيئية اقتصاديا، و إعادة توزيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة على خريطة الدولة.

بعد اجتماعي: هدفه إشباع الحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة من السكان، في ضوء ماسبق يمكن أن نستخلص أهداف إنشاء المدن الجديدة كمايلي:

أهداف عمرانية: تتمثل في تخفيض التركيز الحضري على المدن الجديدة، و إعادة توزيع السكان، للحد من الازدحام الشديد في المدن الكبرى الذي يخلق أزمة حادة في الإسكان، التي تترتب عنها مشكلات اجتماعية و ثقافية و اقتصادية لأفراد المجتمع (12).

أهداف اجتماعية: تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية لأعداد متزايدة من السكان، و الحد من التمايز الاجتماعي السائد في المدن الكبرى، و توفير إطار حياتي مقبول لغالبية شرائح المجتمع، و خلق نشاطات تخدم الغرض.

أهداف اقتصادية: إقامة مدن صناعية تستقطب الصناعات الكبيرة و المتوسطة، بدلا من تمركزها في المدن الكبرى، و خلق فرص عمل جديدة عن طريق تنويع الوظائف و النشاطات الاقتصادية، و برمجة التجهيزات المختلف الضرورية للسكن. فالمدن الجديدة بالرغم من الاختلاف في الأهداف إلا أنها تعتبر إحدى الحلول التي تبنتها الدول المتقدمة و النامية و تشترك في عوامل تربطها ببعضها البعض: * غياب نواة قديمة في أغلب الأحيان.

* تخطيط مسبق وفق خطة هندسية مدروسة.

* وجود وظيفة محددة أو طابع محدد للمدينة.

* سرعة النمو بحيث يزداد حجم المدينة بسرعة كبيرة ليبلغ الأهداف المرسومة، و كذا الحرص على التوازن بين السكن و فرص العمل منذ البداية * توفر التجهيزات المختلفة في تنظيم المجال. (13)

3/- تصنيف المدن الجديدة: تأتي فكرة إنشاء المدن الجديدة في إطار سياسة و إستراتيجية سواء على المدى القصير و المتوسط و البعيد، التي تتخذ على مستوى المراكز المتخصصة، من أجل ضبط و توجيه نمو المجتمعات الحضرية الجديدة، و تكون على شكل مدن تابعة قريبة من مراكز المدن الكبرى، للاستفادة منها اقتصاديا و خدماتيا و اجتماعيا، أما النوع الثاني فيطلق عليها المدن المستقلة بذاتها، و سنأتي على عرضها كالاتي:

3-1 المدن المستقلة: هذا النوع من المدن ذات كيان مستقل اقتصاديا و ذات قدرة استيعاب كبيرة، لا تعتمد على أي من المدن القائمة بالإقليم، لكن لديها مقومات الاستمرار. كما تقام المدن المستقلة في مواقع تبعد عن المدن القائمة بمسافة كافية ما يحقق لها الاستقلال المادي و الإداري.

و من نتائج إقامة هذه المجتمعات، حدوث هجرة للعمالة من المناطق المتقدمة لتزويد هذه الأخيرة بالعمالة الفنية من الشباب. هذه الهجرة الى المدن الجديدة تؤدي إلى خلق عدم توازن في الكثافة نتيجة خلق فرص جديدة للعمل (14).

و توجد لها أنماط نذكر منها (15)

- 3-1-1: المدن الجديدة:** مناطق عمرانية جديدة، ذات قاعدة اقتصادية قوية، ولها مقومات الاستمرار و الاستقلال.
- 3-1-2: المجتمعات الجديدة:** مصطلح استخدمه مخطو المدن في أمريكا بدل المدن الجديدة، و يعرف على انه مخطط جديد لتنمية منطقة كبيرة الحجم، ويكون امتداد لمركز حضري قائم، مع تدعيم الحكومة الأمريكية للمستثمرين لتنفيذ هذه المجتمعات.
- 3-1-3: المدن الجديدة كبيرة الحجم:** مجتمع كبير الحجم و عدد سكانه كبير، تقام بعيدا عن المدن الأخرى لجذب النمو في منطقة معينة، تساعد على توازن و توزيع نمو السكان.
- 3-1-4: مدن الشركات:** يقام هذا النوع حسب النشاط الاقتصادي، كمدينة تقام حول الجامعة أو تقام مساكن بجوار الصناعة و المصانع..
- 3-1-5: مدن التنمية:** تقام على أرض ليس بها مقومات تنمية، بعيدة عن المراكز الحضرية يتم خلق فرص عمل متنوعة، بهدف إعادة توزيع السكان و الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية، و تكوين نواة لمجتمع جديدة.
- 3-1-6: مراكز التنمية الريفية:** لا بد أن يوفر فرص عمل للسكان المحيطين به و يكون لديه مقومات الاستمرار و الاستقلالية.
- 3-1-7: المجتمع الاقتصادي الريفي:** يقام من خلال بناء المستثمرين و القطاع الخاص المساكن لعمالهم في الأراضي الخاصة بهم.
- 3-1-8: مركز تنمية سريع:** يقام عن طريق جهات أهلية كالجمعيات الخيرية و القطاع الخاص، له اقتصاد متنوع مع توفير فرص العمل و الإدارة للسكان و الموظفين في المنطقة.
- 3-1-9: مدينة أفقية:** عبارة عن نظام متتابع كوحدات صغيرة، تكون فيها شبكات المواصلات تحت الأرض و هي من النماذج الحديثة للمدن.
- 3-2: المدن التوأم:** يتم إنشاؤها قرب المدينة الأم، و تمثل أساسا توسع في الأراضي الصحراوية، لها قاعدتها الاقتصادية، لكن تبقى على اتصال دائم ووثيق مع المدينة الأم، في بعض المستويات الأعلى من خدمات و مرافق.
- 3-2: المدن الجديدة التابعة:** عبارة عن مجتمع يعتمد فيزيقيا و اقتصاديا على مجتمع قائم بالفعل، و يكون قريب منه لامتصاص الكثافة السكانية المتزايدة، و كذا تخفيف العبء على المدينة الأم، وإذا كانت فرص العمل خارج المدينة، فإنها تصبح كسكن ليلي للسكان، فهي تهدف إلى كسر حدة كثافة السكان العالية في المدن الكبرى، و لكنها تبقى تابعة لها من حيث الخدمات و المرافق و فرص العمل. (16)، لهذا النوع خمسة أنماط من المدن الجديدة:
- 3-2-1: مدينة تابعة:** امتداد سكني، كثافة سكانية عالية، أقل خدمات مطلوبة، أقل استخدام الأرض.
- 3-2-2: مدينة ميترو:** مجتمع متكامل تابع، يتخذ شكل عنقودي، و يعتبر مركز عاصمة، فيه تنوع استعمالات الأرض.
- 3-2-3: تقسيم الأراضي:** بأطراف المدينة تبعا لتنظيمها، مكان للنوم فقط، قد يحتوي على بعض الخدمات الضرورية، لكنه لا يوفر فرص العمل.
- 3-2-4: تنمية وحدات مخططة:** مساحات خاضعة لتنظيم المدينة، يتم تقسيمها الى مساكن ذات ملكية خاصة.
- 3-2-5: مدينة جديدة داخل مدينة:** هدفها إحياء و تجديد المناطق المتدهورة عمرانيا و بيئيا، تبعا لخطة شاملة.
- 4- بعض تجارب المدن الجديدة في العالم:**

تبلورت فكرة إنشاء المدن الجديدة، في أوائل القرن العشرين من خلال كتابات (ايبينزر هوارد). عالميا كان هناك تباين في الأهداف، وراء بناء المدن الجديدة، فمنها من كان هدفها نشر التنمية الصناعية و تخفيف فجوات التباين في مستويات

التنمية في الاقاليم، كما هو الحال في إنجلترا، ومنها ما أنشأ للتخفيف من الضغط على المدن الكبرى، كما هو الحال في فرنسا و مصر، أخرى لإنشاء عواصم جديدة للدول مثل أستراليا و البرازيل و غيرها، لاستغلال الموارد الطبيعية كما في المدن الصناعية. أما في الوطن العربي، فقد تراكمت عملية النمو المعاصرة فيها بارتفاع في عدد السكان، إذ ارتفع عدد المدن المليونية في الوطن العربي عام 1990 إلى 15 مدينة ضمت حوالي 38 مليون نسمة. (17)

ساهم ذلك في دفع الحكومات العربية نحو إيجاد السبل للتوسع الحضري وتخفيف الضغط عن هذه التجمعات ومعالجة العجز السكني عن طريق اعمار مناطق جديدة وإتباع ما يسمى سياسة المدن الجديدة (18) وسيأتي تفصيل حول بعض تجارب المدن الجديدة في كل من إنجلترا و أمريكا، ثم نماذج من دول العالم الثالث كينيا، نيجيريا، و من الوطن العربي مصر و المغرب.

1-4: المدن الجديدة في بريطانيا: تعد بريطانيا من البلدان الرائدة في تصميم و إنشاء المدن الجديدة، و قد ظهر ذلك في كتابات بعض الرواد الأوائل من أمثال: هوارد E.HAWARD و جيبز PATRECK GEDDES (19)، في أواخر القرن التاسع عشر، التي اقترحت فيها إقامة مدن جديدة حول لندن تتوافر فيها الخدمات و المناطق المفتوحة الخضراء، و بمعدلات كبيرة سميت بالمدن الحدائقية. (20). (و قد بدأ العمل بالفعل بإنشاء 14 مدينة جديدة)

حاول من خلالها "هوارد" الجمع بين خصائص و مميزات الحياة الحضرية و الريفية، و إبراز طرق إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية الكبرى التي تكمن أساسا في نقل الأفراد من مجتمعات بسيطة مفتوحة و ذات استقرار و توازن اقتصادي و اجتماعي. و قد بدأ العمل بالفعل مع قرار إنشاء 14 مدينة جديدة، ثم بعد ذلك جاءت قرارات جديدة وصل بها عدد المدن البريطانية الجديدة، قسمت حسب تاريخ إنشائها الى ثلاثة أجيال:

1-1-4: مدن الجيل الأول: 1946-1950 (21): كان الهدف من إنشائها امتصاص الفائض السكاني في المراكز الحضرية الكبرى و تخفيف الضغط عليها و الاكتظاظ و سوء التنظيم، و لتحسين بعض الأقاليم المتضررة من الحرب العالمية، و خلق فرص للعمل بإنشاء صناعات و نشاطات جديدة.

و تشبه إلى حد كبير المدن الحدائقية في بداية القرن العشرين في كثير من الخصائص، فهي ذات مساحة قدرها حوالي 600 فدان، ليست كبيرة جدا من حيث النطاق السكاني المقترح (60 ألف نسمة) على المتوسط أي أنها قريبة مما أقترحه "هوارد" (35 ألف نسمة)، و يوجد في وسطها ديوان مركزي تتوسطه الحدائق و تتجمع حوله المباني العامة من مباني حكومية و مستشفى و متاحف و مسارح، و غيرها و تحيط الحدائق العامة بهذه المباني، و يليها سوق المدينة (22).

1-1-4: 2 مدن الجيل الثاني 1958-1960: صممت مع الأخذ في عين الاعتبار تطور عنصر جديد يؤثر في التخطيط، و هو حركة السيارات، كانت ذات نطاق سكاني واسع وكثافة سكانية مرتفعة نسبيا مقارنة بمدن الجيل الأول، و قد أنشئت في هذا الجيل سبع مدن أهمها (رنكورن RUNCORN، و تلفورد TELFORD).

1-1-4: 3 مدن الجيل الثالث مابعد 1966: أهم خصائصها:

* زوال الوحدات العمرانية الفرعية، و انشاء وحدات يتراوح عدد سكانها من 12 الف نسمة الى 40 ألف نسمة في سكن مختلط.

* تتوفر على تجهيزات و ذات مركزية نشاطات تسهل من الاستقطاب .

* فرص عمل متوفرة.

* اعتماد شبكة متطورة للنقل الجماعي.

* و جود إمكانية التوسع العمراني المنظم في اتجاه المراكز الكبرى.

حققت التجربة البريطانية، نجاحا ملحوظا و مكانة عالية، و لعل أهم ما ميز سياسة المدن الجديدة في بريطانيا مايلي:

* إمكانية إنشاء المدن الجديدة رغم معوقات الظروف الاقتصادية لإنجلترا بعد الحرب و المناخ السياسي آنذاك.

*انفتاح آفاق جديدة في مجال علم تخطيط المدن .

*عبارة عن نظام متكامل مركزه شمال إنجلترا، لاستغلال الموارد المتاحة و ترشيد عملية النمو الاقتصادي، لظروف معيشة أفضل مع توفير مناصب الشغل للشعب الانجليزي. (23).

و في الأخير، فعلى الرغم من الانجازات التي حققتها حركة إنشاء المدينة الجديدة في بريطانيا، إلا أنها لم تسلم من بعض الملاحظات: فقد أورد "فرديريك أوسبورن F.OSBORN الكثير من الانتقادات لتجربة بريطانيا في المدن الجديدة و ما ترتب عن تطويرها من نقل السكان إليها من مشكلات اقتصادية و ايكولوجية إلى اجتماعية هامة، فقد أوضحت الدراسات التي أجريت على مدينة ليفربول و شيفليد عن وجود بعض النقائص تتمثل في:

*صعوبة تكيف كبار السن خاصة مع واقع المدن الجديدة.

*وجود تباين و اختلاف بين سكان المناطق الجديدة، أدى الى قيام صراعات و توترات بينهم.

*ظهور سلوكيات و مظاهر لسكان الطبقات الدنيا لا تمت بصلة للحياة الحضرية في المناطق الجديدة. (24).

أما من الناحية الاقتصادية فنجحت المدن الجديدة في إنجلترا في تحقيق التوازن بين قوى العمالة و فرص العمل، ويرجع ذلك الى استقطاب العمالة و الصناعات في هذه المدن الى: *موقع المدينة الجديدة.

*نجاحة السياسة الحكومية فيما يخص الصناعات و توفير الخدمات.

*سهولة الوصول الى المراكز الحضرية الكبرى (25)

4-2 المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية: كان للقطاع الخاص و المستثمرين - كما أسلفنا الذكر - دور في ظهور

المدن الجديدة في و.م.أ، كما أنها تختلف عن مثيلاتها في إنجلترا من ناحيتين:

-أنها تقع بقرب المراكز الكبرى. *تجذب المدن الجديدة في و.م.أ إقامة الصناعة داخلها، لكونها أنشئت ليس لجهود الحكومة، فيما عدا الإدارة المحلية.

تعتبر مدينة رادبورن REDBORN أول مدينة جديدة أنشئت في نيوجرسي على بعد 16 ميلا من نيويورك، صممها هنري HENRY WRIGHT و كلارنس ستاين STIEN CLARENCE عام 1929، ثم توالى بعد ذلك إنشاء عدة مدن جديدة في و.م.أ.

و كان قد انتقل تطوير النظرية الحضرية المتعلقة بنشأة و نمو المدن الجديدة من أوروبا إلى و.م.أ خلال الثلث الأول من القرن العشرين، اتضح ذلك من خلال المقال الذي نشره "بارك R.PARCK" المدينة دراسة لبحث السلوك الإنساني في البيئة الحضرية، حيث ذهب في هذا المقال أنه على القائمين على تخطيط المدن الجديدة، أن يكتشفوا الطرق و النماذج الجديدة في مدنهم. (26) بنفس الطريقة التي درس بها علماء الانثروبولوجيا المجتمعات البدائية.

كما بين الأسس النظرية و المنهجية للدراسات الحضرية، وأن يقوم البحث الحضري في المدن الجديدة على أساس الملاحظة المنظمة.

4-3: المدن الجديدة في الوطن العربي: أدى اكتشاف موارد اقتصادية جديدة في الوطن العربي (النفط، الغاز، المناجم...) إلى

ظهور هذه المدن التي لم تكن من قبل في المجمعات النفطية بعد أن شهدت تصدير النفط إلى الخارج و الانتقال من الاقتصاد المعيشي إلى الاقتصاد النقدي التبادلي، و إنشاء المدن المتخصصة، كقوة جذب للسكان و تركيزهم، وبالتالي اعمار تلك المدن الجديدة. كما أن هناك اتجاهات معاصرة كرس و اقعيا نشأة مدن بخصائص معينة، كأن تضم سكان غير محليين من العرب و الأجانب: مدينة عوالي في البحرين، الأحمدية في الكويت، الظهران في السعودية، دخان في قطر. (27).

تجدر الإشارة هنا على انه لا توجد منظومة قانونية متكاملة خاصة بإنشاء المدن الجديدة في الوطن العربي، لكن هناك تجارب هامة حاولت خلق إطار قانوني و إداري و مالي، يواكب نشأة هذه المدن.

إن اختلاف المناخ السياسي و الاجتماعي و الأوضاع الديمغرافية و الإمكانيات بين الدول العربية، جعل هناك تباين في تجارب الدول العربية في مجال التخطيط الحضري و سياسات إنشاء المدن الجديدة.

فالعراق مثلا لم يعرف الاهتمام بالتخطيط العمراني إلا مع نهاية العشرينيات من القرن الماضي، و كان بدائيا مقارنة لما وصل إليه التخطيط العمراني في الوقت الحاضر (28)، أما بالنسبة للأردن فإن تجربة المدن مازالت في بدايتها، تحتاج إلى الدراسة و التخطيط في ظل المشاكل العمرانية التي تعاني منها الأردن.

كما لا تتوفر على تشريعات قانونية للمدن الجديدة، إلا ما تعلق منها بالتعمير في قانون 1966 المتعلق بالتنظيم و الأبنية في المملكة الذي كان يهدف إلى تطوير السياسة التنظيمية و العمرانية و ربطها بالسياسة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، و ما وجد من مشاريع تخطيطية مثل تخطيط إقليم عمان سنة 1977، تم تحت إشراف لجنة فنية أحدثت لهذا الغرض. لكن مع السنوات الأخيرة ظهرت تدريجيا ذهنية جديدة في التعامل مع النمو الاقتصادي و بناء مناطق جديدة و ذلك يحتاج إلى تشجيع إنشاء المدن الجديدة في مواقع بعيدة جغرافيا عن المدينة الكبرى، من أجل استيعاب الزيادة السكانية و تحقيق التوازن في التوزيع السكاني و المكاني و هذا يستدعي إيجاد الإطار القانوني و الإداري للمدن الجديدة.

أما في مصر: يرجع تاريخ إنشاء المدن الجديدة في مصر إلى 1869م، حيث تم حفر قناة السويس، و إنشاء كل من مدن الإسماعيلية، السويس، بورسعيد كمدن مستقلة بذاتها. (29). و مع الزيادة السكانية الهائلة، اختل التوازن بين الموارد المحدودة و عدد السكان و ظهرت مشاكل اقتصادية و اجتماعية، تمثلت اساسا في نقص كبير في توفير الاحتياجات لمجتمع في مثل هذا الحجم و الذي تجاوز المليون نسمة، قامت الدولة بالعديد من المشروعات المتنوعة لإقامة المدن الجديدة. (30). و بصدر القانون رقم 59 سنة 1979 أصبحت سياسة إنشاء المدن الجديدة في مصر، التزاما من جانب الدولة، و شرعت في بناء المدن الجديدة المستقلة و التابعة، حيث أصدرت قرارات جمهورية بإنشاء تسع (09) مدن جديدة و اعتبار ميناء دمياط الجديد مدينة أخرى، و اعتبرت الساحل الشمالي الغربي بمثابة مجتمعات عمرانية جديدة. (31) خلال الفترة بين عامي 1977 و 1982.

و بعدها أصبحت المدن الجديدة جزء من مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، إلا انه لا توجد خطة واضحة للإطار الشامل لسياسة المدن الجديدة، فرغم اعتمادها لهذا البرنامج إلا انه، ما تزال هناك مشاكل لم تحل أهداف لم تتحقق، و عموما إقامة المدن الجديدة في مصر مازال مغامرة جريئة. (32).

5- تجربة الجزائر في المدن الجديدة: لقد شهدت الجزائر بعد الاستقلال العديد من الإشكالات العمرانية الموروثة عن العهد الاستعماري (النزوح القوي نحو المدن الساحلية، اختلال الشبكة العمرانية...).

و على اثر ذلك تعددت وسائل التخطيط العمراني في الجزائر بين إصلاح النسيج القائم، و إعادة هيكلة الأحياء القديمة لتحسين وضعها.

كما اتجهت الدولة بعد الاستقلال إلى إنشاء المناطق الصناعية لتحقيق تنمية اقتصادية، اعتمادا على الصناعة، و مع استمرار الاختناق السكاني بالعديد من المدن الكبرى الجزائرية، بسبب الهجرة الريفية، و انهيار مباني المدينة العتيقة و انحرافات التربة، تزايد الطلب على السكن الاجتماعي كان الحل إنشاء مدن جديدة. (33).

جاءت هذه التجربة لمواجهة تسارع حركة التعمير في المدن الجزائرية، و لتنظيم الدولة عمرانيا، من أجل مراقبة النمو اللامتوازن للتجمعات السكانية، و التحكم فيه. يقول أحد الباحثين: المدن الجزائرية هي محاولة للتجاوب مع الإشكالية المزدوجة المتمثلة في استقبال الفائض السكاني، و تعمير المناطق الفقيرة في الهضاب العليا و الجنوب بغية خلق حركية جديدة. (34).

و تهدف هذه السياسة إلى توفير إطار معيشي أفضل للسكان في المحيط الملائم، الذي يسمح بالمحافظة على التوازن الاجتماعي و الاقتصادي و البشري. و مواجهة التحضر السريع في الجزائر خاصة عبر الشريط الساحلي و التل، أين وصل التشيع الحضري أقصاه في هذه المدن الكبرى و المتوسطة، و ما نجم عنه من مشكلات خطيرة على الوسط الطبيعي (ترجع مساحة الأراضي الفلاحية) بسبب التوسع العمراني سواء المخطط أو العشوائي.

صادقت الحكومة الجزائرية سنة 1995 على عدة مشاريع مدن جديدة تنشأ بالقرب من المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة)، و مدن مماثلة في الهضاب العليا، كمشروع "بوغزول". (35) يرى أصحاب القرار في الجزائر أن سياسة المدن الجديدة هي الحل الأمثل لإشكالية النمو الحضري التي تعيشها بلدان المغرب العربي عامة و الجزائر خاصة، إلا أن هذه الفكرة أيضا تحتاج إلى ميزانية ضخمة و استثمارات لانجازها، فهي ليست مجرد مساكن تشيد، بل يشترط فيها توفر المرافق و الخدمات و مختلف الاحتياجات على جميع الأصعدة الاقتصادية منها و الثقافية و الاجتماعية و الإدارية التي تضمن لها نوعا من الاستقلالية حتى لا تبقى تابعة كليا للمدن الرئيسية. (36).

إقامة المدن الجديدة يتطلب دراسة معمقة و مكثفة لإيجاد البدائل لإشكالية التحضر، مع الأخذ في الاعتبار الأهداف الديمغرافية و السياسية، قبل أن تبنى هذه المشاريع كي لا تكون مشاريع فاشلة قبل بدايتها، و لا ضير في الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، بما يتماشى مع خصائص المجتمع الجزائري، التي أصبحت رائدة في هذا المجال ساعدها في ذلك الإمكانيات المادية و الخبرة التكنولوجية. (37).

6/- عناصر المدن الجديدة و شروط إنشائها: ظهرت سياسة المدن الجديدة كضرورة، لضبط العلاقة بين الانسان و النسيج العمراني على نحو يحقق تهيئة للإقليم الحضري. (38). و نظرا لاختلاف الظروف و الخصائص (الاقتصادية، المالية، الخبرة) تبقى المدن الجديدة نظرية عند بعض البلدان و عملية عند الأخرى، إلا أنها تتفق معا في العناصر الأساسية لها:

1/ التجمعات البشرية: نظرا للنمو السكاني السريع و ضغطه على الاقتصاد خاصة في المدن الكبرى، أعطيت الأولوية لإقامة مدن جديدة غير بعيدة عنها لاستيعاب جزء من الفائض السكاني، و عليه فالتجمع البشري هو الكثافة السكانية التي تتمركز في هذا التجمع الجديد لتحقيق احتياجاتها. (39).

2/ الموقع: استنادات الدولة على الأکید من مشكلات التخطيط الناجمة عن سرعة التعمير و تضخم المدن الكبرى و نقل أداؤها الوظيفي، مما دفعها إلى تبني سياسة عمرانية، تعتمد المدن الجديدة كإستراتيجية لضمان الانسجام بين الأنسجة الحضرية القائمة و النمو الجديد. (40).

لذا يتم إنشاء المدن الجديدة في المناطق التي تعاني صعوبات من أجل تفعيلها و ضمان استمرار و استقطاب سكانها.

3/ الطابع الحضري: وجود كثافة سكانية مرتفعة و ذلك من خلال تشجيع المشاريع التنموية و توفير المرافق و الخدمات الضرورية، بما يضمن توازن في الإمكانيات الاجتماعية الاقتصادية و البشرية.

أما فيما يخص الشروط القانونية لإنشاء المدن الجديدة، فقد حددها المشرع الجزائري في الباب الثاني من القانون 08/02 المؤرخ في 8 ماي 2002 و هي ثلاث شروط:

* **الموقع:** تعاني المدن الكبرى الجزائرية من التوزيع غير العادل للكثافة السكانية على غرار الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، لهذه الأسباب لا يمكن إنشاء مدن جديدة إلا في الهضاب العليا و الصحراء و بصفة استثنائية في المناطق الشمالية للبلاد. (41). و ذلك من أجل التوزيع المناسب بين المناطق و الأقاليم.

* **العقار:** أحكام القانون 25/90 المؤرخ في 18 ديسمبر 1990 المتعلقة بالتوجيه العقاري، لا يمكن إنشاء المدن الجديدة بصفة كلية أو جزئية فوق أراضي صالحة للزراعة.

***الإجراء:** يكون انشاء مدينة جديدة بموجب مرسوم تنفيذي استنادا الى أدوات تهيئة الاقليم المصادق عليها،بعد أخذ رأي الجماعات الاقليمية المعنية.(42).

17- بعض مشكلات المدن الجديدة:أصبحت المدن الجديدة في الآونة الأخيرة تفتقر للهوء و السكنية وزادت درجة الازدحام و التلوث إلى جانب العديد من المشاكل الأخرى كالمرافق و الإسكان،و لعل السبب في ذلك يعود الى النمو السكاني الذي تشهده دول العالم الثالث بصفة خاصة و لعل من المشكلات المعاصرة التي لم تظهر في المدن القائمة نجد مشكلات التكيف الاجتماعي و الثقافي و مشكلة كفاية الخدمات.

1- مشكلة التكيف الاجتماعي و الثقافي في المدن الجديدة: تثير مشكلة التكيف أو التوافق مع ظروف البيئة الجديدة العديد من التساؤلات لدى الباحثين و بخاصة في مجال الايكولوجية الثقافية،فالأسرة عندما تغادر المجتمع الأصلي إلى مدينة جديدة،فان ذلك يتطلب منها إقامة علاقات اجتماعية و مجتمعية جديدة و عديدة تختلف تماما عما كان سائدا من علاقات في مجتمعها الأصلي،قد لا تفي بحاجات و متطلبات السكان فيها،و هذا يؤدي إلى الكثير من المشكلات التي تنتج عن القصور في بعض الخدمات التي تقدم للسكان،وكيفية مواجهة الاحتياجات الضرورية لهم،و كذا إلى التميز و التنوع الثقافي لهؤلاء السكان نظرا لكونهم يأتون من مناطق و مجتمعات و مهن متميزة الأمر الذي يجعل تحقيق التوازن بين هذه المجموعات و صفات توازنها و توحيدها مع ظروف المجتمع الجديد مطلبا أساسيا لنجاح مسيرة التنمية و استمرار فعالية المجتمعات الحضرية الجديدة.

2- عدم كفاية الخدمات:من المشاكل التي تعاني منها المدن الجديدة،و التي لها تأثير كبير على معدلات التنمية سواء بزيادتها أو انخفاضها كما ان لها دور في استقرار السكان في هذه المدن.إن توفر الخدمات يعد من عوامل جذب السكان للوصول الى أسرع و أنجع في إنشاء و تنمية المدن الجديدة بما يتوافق و حركة المجتمع في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،الذي يساعد على مواجهة مشكلة تزايد السكان.فالدوافع التي تجعل الأفراد ينتقلون للإقامة في المدن الجديدة يكمن أساسا في توفير فرص العمل و من فان الإسراع باستكمال مقومات البنية الاقتصادية للمدن الجديدة يساعد في استقرار السكان في المدن الجديدة،و من الأمثلة على نقص و عدم كفاية الخدمات عدم توفر الخدمات الصحية،عدم توفر خدمات النقل...

خاتمة:

اختلفت دوافع إنشاء المدن الجديدة،و لكنها تتفق في ضرورة البدء بدراسة كافة الظروف و العوامل الايكولوجية و الاجتماعية،و الاقتصادية و الثقافية لتلك المدن قبل إنشائها،حتى يتسنى للقائمين على تخطيط المدن و متابعتها من إيجاد الحلول لبعض المشكلات التي تحدث نتيجة للتعامل مع البيئة الجديدة بكل جوانبها الفيزيكية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية،مما يتطلب ضرورة القيام بدراسات متتابعة لهذه المدن حتى بعد الإنشاء للوقوف على ما حققته خطط الإنشاء و المعوقات التي أدت إلى ظهور بعض المشكلات.

الهوامش:

- 1- خلف الله بوجمعة(2005)ال عمران و المدينة،عين مليلة،دار الهدى للطباعة و النشر،ص،ص:123،122.
- 2- عمر حمادة مصطفى(2011)المدن الجديدة:دراسة في الانثروبولوجيا الحضرية،مصر،دار المعرفة الجامعية ص،ص:44،43.
- 3- منصور هالة: (2001)محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري،المكتبة الجامعية،ص-ص:179-181.
- 4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية:قوانين خاصة بالتعمير،العدد 134،المؤرخ في 14/05/2002،ص:5.
- 5- التهامي ابراهيم:بعض ملامح أزمة المدينة الجزائرية،فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية،منشورات جامعة قسنطينة،2003.
- 6- الدريدي داليا حسين(2004)المدن الجديدة و التنمية العمرانية في مصر،كتاب الاهرام الاقتصادي،العدد179،أول ماي،ص:52.
- 7- منصور هالة:المرجع السابق:ص: 179
- 8- مصطفى أحمد مريم: (2012)علم اجتماع المجتمعات الجديدة،دار المعرفة الجامعية،ص:78.
- 9- عمر حمادة مصطفى:المرجع السابق،ص:30.
- 10- Pierre Merlin : (1988)Dictionnaire de l'urbanisme et del'aménagement.PUF , page :203
- 11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،قوانين خاصة بالتعمير،العدد134 المؤرخ في 14/05/2002،ص:5.
- 12- خلف الله بوجمعة:المرجع السابق،ص:123.
- 13- الضبع عبد الرؤوف:علم الاجتماع الحضري(قضايا و اشكاليات)،دار الوفاء للنشر و التوزيع،ص،ص:149،148.
- 14- الدريدي داليا حسين: (أول ماي 2004)المدن الجديدة و التنمية العمرانية في مصر،كتاب الاهرام الاقتصادي،العدد179،ص:53.
- 15- الدريدي داليا حسين:المرجع السابق،ص:130.
- 16- الدريدي داليا حسين:المرجع السابق،ص:133.
- 17- طارق الشيخ،ابراهيم الدميري (12/11/10 أبريل 2001)التخطيط و آليات التنمية الحضرية،و تأثيرها على تنمية الأراضي بالدول العربية،منشورات المعهد الوطني للتهيئة و التعمير،أشغال ندوة العمران في الوطن العربي،الرباط،،ص:163.
- 18- أشقيف لبنة:المدن الجديدة في الوطن العربي،قراءة في الاطار القانوني و الاداري،المجلة المحلية المغربية للادارة المحلية و التنمية،العدد 97-98 مارس-يونيو،ص:217.
- 19- حمادة مصطفى عمر:المرجع السابق،ص:67.
- 20- قيرة اسماعيل:أي مستقبل للقراء في البلدان العربية،دار الهدى،ص:177.
- 21- خلف الله بوجمعة:المرجع السابق،ص،ص:129،128.
- 22- أحمد رشوان حسين عبد الحميد(2005)التخطيط الحضري،دراسة في علم الاجتماع،مركز الإسكندرية للكتاب،ص:81.
- 23- الضبع عبد الرؤوف:المرجع السابق،ص،ص:229،228.
- 24- حمادة مصطفى عمر:المرجع السابق،ص،ص:68،67.
- 25- الدريدي داليا حسين:المرجع السابق،ص:59.
- 26- حمادة مصطفى عمر:المرجع السابق،ص،ص:72،71.
- 27- ابراهيم الشيخ دره اسماعيل(يوليو 1988)اقتصاديات الاسكان،سلسلة عالم المعرفة،العدد127،ص:231.
- 28- الحداد عادل حسن:الاعتبارات البيئية في التخطيط العمراني،العمران في الوطن العربي بين التخطيط و التشريع و الادارة بالوطن العربي،منشورات المعهد الوطني للتهيئة و التعمير،ص:62.

- 29- الضبع عبد الرؤوف:المرجع السابق،ص:241.
- 30- منصور هالة:المرجع السابق،ص:183.
- 31- حمادة عمر(1998)السكان و تنمية المجتمعات الجديدة،الاسكندرية،دار المعرفة الجامعية،ص:181.
- 32- حمادة مصطفى عمر:المرجع السابق،ص:88.
- 33- Mohamed Foura, Yasmina Foura : (2005) Villes Nouvelle ou ZHUN a grande echelle ?L' exemple D'Ali Mendjeli a constantine.les visage de la nouvelle ;les annales de la recherche urbaine ,n°98 octobre,page :123
- 34- Jossi Forts :les villes nouvelles d'Algerie in revue Urbanisme n°311 ,paris ,page :24.
- 35- بوجمعة خلف الله:المرجع السابق،ص-ص:134-136.
- 36- التيجاني بشير:التحضر و التهيئة العمرانية،الساحة المركزية بن عكنون الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،ص:74.
- 37- التيجاني بشير:المرجع نفسه،ص:75.
- 38- Ghora gobin : (1994)pensez de la villee de demain,edition l'harmathan,paris,page :102
- 39- الحوات علي:التخطيط الحضري،دار الجماهير للنشر،1990،ص:75.
- 40- Sedjari : (2006)les politiques de la ville,imprimerie el maarif al jadida, ,page :14.
- 41- المادة 4 فقرة 2 من القانون 08/02 المؤرخ في 8ماي 2002 ،المتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة.
- 42- المادة 06 الفقرة 01 من القانون 08/02

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

مصطفى عوفي ، روابحي سناء (2019) ، المدن الجديدة حلم الأمس و أزمة المستقبل ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 11 / (01) / 2019
الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص (69-80)